

الفصل الأول

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله.

أما بعد:

فإن الشريعة الإسلامية تتميز بأحكامها ومقاصدها بالتحقيق والتقدير لمصالح العباد ودرء المفاسد، ولا يتأتى ذلك إلا بالتقدير الشرعي الصحيح، ولا ينبري له حقيقة إلا من هو من أهل العلم الأثبات الذين عرفوا النصوص من الكتاب والسنة ودرسوا مقاصد الشريعة الغراء.

والاحتياط والتيسر من أهم مقاصد الشريعة، وهما متقابلتان في الحكم ومرتبطتان في بعض المقاصد، فيلزم لمن عني بالتيسر أن يعنى بالاحتياط حتى يكون التطبيق سليما وصحيحا، فلا يطغى جانب على جانب بمجرد الهوى أو قلة العلم، ونفض اليد عن الغوص في الحكم الشرعي بداعي الكسل والدعة.

ولما كانت المقاصد الشرعية والقضايا المعاصرة تدور حول هاتين القاعدتين ألا وهما الاحتياط والتيسر، فقد شرعت في الكتابة عنهما، لما لهما من ضوابط دقيقة في العمل فيهما ولا سيما في الوقائع المستجدة، التي جعلت من لا علم له في القواعد والتأصيلات أن ينبري للأسف ويتكلم في قضايا أمة بأكملها يحدد من خلال جهله وعلمه الضئيل المضمحل مصيرها ومجدها، أو ممن ليس له بذلك يد

إلا أنه تخطى التأصيل العلمي للعلماء، فاخترع قواعد وضوابط تصادم النصوص والمقاصد والتي حازت في نفسه شرفاً وتطلعا والله المستعان.

ومما جعلني أعني بهذا الموضوع أيضاً هو أنني قد كتبت رسالة في الماجستير بعنوان "الاحتياط وقواعده عند الأصوليين"، فرأيت أن هذا الموضوع يستحق البحث أكثر، مع تطبيقه على واقعنا المعاصر، حيث إن دراستي في الماجستير والدراسات السابقة قد عانيت بالتأصيل الفقهي والأصولي فحسب دون أن يكون هناك تطبيق في قضايانا المعاصرة الإسلامية، فضلاً عن قراءتي لكتاب منهج التيسير المعاصر لعبد الله بن إبراهيم الطويل، حيث نبه في كتابه عن الإكمال والتوسع في موضوع التيسير، لأن كتابه كان لنيل شهادة الماجستير، ولم يستطع أن يحيط بالموضوع بأكمله، مما جعلني أبحث أكثر عن قاعدة التيسير وربطها بقاعدة الاحتياط، مما يجعل الموضوع برأيي محيطاً وملماً بالجزئيات والكلديات التي تجمع العمل في القاعدتين بشكل متوازن وسليم، وسميته: "الموازنة بين قاعدتي الاحتياط والتيسير وتطبيقاتهما في الشبهات المتعلقة بالقضايا السياسية المعاصرة".

1,1 مشكلة البحث

تكمّن مشكلة البحث في أمرين:

-الأمر الأول: أنه لا توجد دراسة تجمع موضوعي الاحتياط والتيسير معاً بحد علمي حيث لم يوجد في الدراسات السابقة غير التأليف المستقل سواء في الاحتياط أو في التيسير وهذه الدراسة ستجمع ما كان مستثنياً من قاعدة الاحتياط وداخلاً في التيسير وما كان مستثنياً من قاعدة التيسير وداخلاً في قاعدة الاحتياط، لما في القاعدتين من ارتباط وثيق في تطبيق الأحكام الشرعية.

-الأمر الثاني: وهو الأهم التطبيقات المعاصرة في السياسة الشرعية حيث توجد مدارس مخفية سار

عليها جمع من المفتين المعاصرين بين متشدد ومتساهل مما جعل الأمة الإسلامية تعاني من مشاكل

عدة في القضايا المستجدة كالتكفير والتنفير والإفراط وبين التميع والتخذيل والتفريط⁽¹⁾

فجاءت الدراسة لتعالج هذه القضية من حيث التأصيلات العلمية للعلماء القدامى ومقارنتها

بالتأصيلات الجديدة وإبراز مواطن الخطأ والقصور في التكييفات الفقهية المعاصرة.

1، 2 أسئلة البحث

1. ما الفرق بين الاحتياط والتيسير من حيث المفهوم؟

2. ما شروط العمل في الاحتياط والتيسير؟

3. ما علاقة القواعد الفقهية في الاحتياط والتيسير؟

4. ما هي مدى أهمية التطبيقات السياسية في قاعدتي الاحتياط والتيسير

1، 3 أهداف البحث

- يسعى الباحث من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- توضيح مفهومي الاحتياط والتيسير.

2- بيان شروط العمل في الاحتياط والتيسير.

3- إبراز منزلة علاقة القواعد الفقهية في الاحتياط والتيسير.

¹ - الطويل، عبد الله بن إبراهيم. 2005م. . منهج التيسير المعاصر. دار الهدي النبوي. مصر. السعودية. ص331

4- جمع وسبر التطبيقات السياسية المندرجة تحت قاعدتي الاحتياط والتيسير

4،1 أسباب اختيار الموضوع

لقد دعاني إلى اختيار الموضوع ما سبق بيانه في المقدمة، بالإضافة إلى جملة أسباب أخرى من أهمها ما يلي:

1. لم أجد حسب ظني من تناول موضوع "الاحتياط والتيسير وتطبيقاتهما في السياسة الشرعية"

إلا استقلالا أو عدم تشبع في الموضوع، ولا سيما أن قاعدتي الاحتياط والتيسير متقابلتان في الأحكام، ورغم هذا فتجد أن ما يستثنى من القاعدتين داخلا في الأخرى، فالبحت جمع شتات هذا كله والحمد لله.

2. حاجة التراث الإسلامي إلى العمل به وتكييفه التكييف الصحيح من خلال القضايا المعاصرة المستجدة.

3. أن موضوع الاحتياط والتيسير مهمان جدا في التشريع الإسلامي، ويصلحان لأن يتكيفا مع الزمان والمكان على مر العصور.

4. حاجة الأمة الإسلامية إلى التأصيلات الصحيحة حتى يتم إيقاف المتطفلين عن التهجم والإفساد بدعوى الدعوة والإصلاح.

5. المقارنة بين التأصيل العلمي للعلماء القدامى وتطبيقاتهم، وبين التأصيل العلمي للمحدثين وتطبيقاتهم.

النظرية الذي سيتبناها الباحث في بحثه:

أ. النظرية المعرفية

ب. صاحب النظرية: العالم النمساوي جان بياجيه

ج. عناصر النظرية، وهي:

1. النظريات المعرفية في تفسيرها للتعلم تؤكد على أهمية الروابط الموجودة بين سلوكيات الأفراد

وكل من أفكارهم وخبراتهم السابقة وقدراتهم العقلية، مثل أساليبهم في التفكير والتذكر والإدراك وما شابه.

2. وتختلف المعرفية عن النظريات السلوكية في كونها لا تأبه بالعلاقات بين السلوكيات ونتائجها،

أو بالأعمال المتعلمة عن طريق المشاهدة وغيرها، حيث تفترض أن البشر هم أكثر من مجرد

الأعمال التي يقومون بها، فهم يفكرون ويدركون ويتذكرون، وإن جميع هذه الأمور يجب أن

يتم استنتاجها مما يقوله الناس أو يقومون به، وليس من مجرد مشاهدة سلوكهم الظاهري.

3. فإن أصحاب النظريات المعرفية يلجؤون إلى استخدام لغة وتعابير واصطلاحات تختلف عن

تلك التي يستخدمها السلوكيون، وأنهم بدلا من التكلم عن المثير والاستجابة والتعزيز فإنهم

يتكلمون عن الذاكرة والإدراك والانتباه والمعنى وتنظيم الأفكار.

د. علاقة النظرية بالبحث:

إن البحث قائم على جمع أقوال العلماء في قاعدتي الاحتياط والتيسير ومناقشة أقوالهم، من

خلال ما تصوره وما قرره في دواوينهم، واستنتاج القواعد المناسبة من سير وتبع لمناهج العلماء في

الاحتياط والتيسير؛ وكذلك النظرية المعرفية قائمة على ربط الأفكار والأقوال والخبرات مع استنتاج ما

يصلح من تأصيل وتنظيم أفكار

1,5 فرضيات الدراسة

هناك فرضيات قام بها الباحث من خلال التوضيح بين مفهوم الاحتياط والتيسير وعلاقتهما

في مجال التطبيق، ومن ذلك:

1. قام الباحث بجمع شروط العمل في الاحتياط والتيسير وبيان ما يصلح وما لا يصلح من

خلال الضوابط الشرعية.

2. من خلال النظرية العلمية فقد قام الباحث بإبراز علاقة القواعد الفقهية في الاحتياط والتيسير

وإثبات ذلك من خلال السبر والتتبع لأقوال العلماء وتأصيلاتهم.

3. من خلال أيضًا التطبيقات السياسية المندرجة تحت قاعدتي الاحتياط والتيسير وقد تم جمع

عدد من المسائل المستجدة وإيجاد الحلول المناسبة لها، مع رد الشبهات المثارة تحتها والتي

فرقت بدورها بين توجهات بعض أفراد الأمة لما كانوا عليه من تأصيلات وتأثيرات سابقة

بطريقة علمية مستندة إلى أدلة وبراهين.

1,6 منهجية البحث

نوع المنهجية المتبعة في البحث:

تتكون دراسة الباحث من أربعة جوانب:

- الجانب النظري: من خلال إبراز المفاهيم والحجج والشروط وذكر أقسامه.
- الجانب التطبيقي: من خلال القضايا السياسية المعاصرة المستجدة المندرجة تحت الاحتياط والتيسير.
- الجانب التحليلي: من خلال تحليل ما يتوصل إليه من نتائج ومشكلات وإيجاد الحلول المناسبة.
- الجانب الاستقرائي: من خلال تتبع التأصيلات والنصوص وتوظيفها في الواقع المعاصر.

نوع البيانات التي يستهدفها الباحث جمعها:

البيانات تعني البيانات من علم أصول الفقه ومقاصد الشريعة ومجال الفتوى والدعوة.

الوسائل التي استخدمها الباحث لجمع البيانات:

- من خلال الكتب والبحوث والدوريات والمواقع الإلكترونية، فإن البحث يعنى بمقارنة تأصيلات العلماء القدامى وبين تأصيلات العلماء المعاصرين وأيضاً من خلال سبر فتاواهم وأقوالهم.
- من خلال أيضاً حضور بعض المؤتمرات التي تعنى بقضايا الاحتياط والتيسير وشروطهما وتأصيلاتهما.

1,7 مجتمع الدراسة

سيكون التركيز على طلبة العلم الشرعي وخاصة من اهتم بالفتاوى والتأصيلات العلمية وأصحاب الدراسات العليا، وأيضاً لم تغفل مركّزات البحث ونقاطه عن المسائل التي تعنى بعامة الناس من خلال ما يدور حولهم من تطبيقات سياسية معاصرة وما يشتغفون له من إيجاد حلول مناسبة تهدي حيرتهم مستندة لأدلة صحيحة وأقوال العلماء الأكابر وصد الشبهات المثارة ولا سيما عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

1,8 عينة الدراسة

جمع الباحث مجموعة فتاوى العلماء المعاصرين كالدكتور القرضاوي وسيد سابق ومصطفى الزرقا وغيرهم وقارنها بفتاوى وتأصيلات العلماء السابقين المحققين منهم، ومناقشة الفروق العلمية بين القدامى والمعاصرين التي استنتجها الباحث، والوصول إلى تأصيل سليم صحيح يوافق الدليل ومقاصد الشريعة الغراء.

1,9 أدوات البحث

استخدم الباحث في بحثه أداة واحدة وهي الملاحظة، حيث أنه سبر أقوال العلماء القدامى والمعاصرين وتأصيلاتهم مع إيجاد ما يصلح من تقعيد لقضيتي الاحتياط والتيسير في الشريعة الإسلامية.

1,10 الدراسات الاستطلاعية

لم يتطرق أحد في نظر الباحث إلى هذا البحث الذي أسماه "قاعدتا الاحتياط والتيسير وتطبيقاهما في السياسة الشرعية"، نعم فقد تمت دراسة الاحتياط على حدة، والتيسير على حدة من دون التعرّيج على التطبيقات السياسية المندرجة تحت قاعدتي الاحتياط والتيسير مستقلة، إلا اللهم ما كان تحت مواضيع وإطارات أخرى.

فالدراسة تكمن في إيجاد حلول لمشكلة فهم قاعدتي الاحتياط والتيسير، إذ لهاتين القاعدتين الأهمية الكبرى في التعامل مع النصوص في حالة الفتوى ولا سيما في الوقائع المستجدة التي تحتاج إلى تأصيل قوي ضمن قواعد صحيحة؛ لا تفرضه بعض العوامل التي تؤثر على نوعية الفتوى، وإنما من خلال رؤية شرعية ثاقبة دقيقة.

فقد يجد الباحث بعض الصعوبات ولا سيما في المقارنة والتعليقات التي تكون بدورها نقطة الالتقاء والافتراق بين أقوال العلماء وتأصيلاتهم، لكن مع توفير المصادر الكفيلة لكشف الحقائق وتوضيح المسار فضلا عن بعض المقابلات لمن لهم شأن وعناية في أحكام الفتوى وضوابطها التي تجعل الباحث يجتاز هذه الصعوبات بإذن الله - تعالى -.

1,11 الدراسات السابقة

وباطلاع الباحث على دراسات جامعية وغيرها يلاحظ أن الدراسات التي تتناول هذا البحث لها صلة وطيدة بهذا الموضوع، إلا أنها في معظمها تناولته على مستويات متفاوتة، ويلاحظ أن معظم الدراسات التي وجدها الباحث كانت بنفس النسق تقريبا، حيث إنها تناولت موضوعات كثيرة لها علاقة بهذه الدراسة من حيث التأصيل، إلا أنها من حيث القواعد الفقهية أقل تنوعا،

فضلا عن التطبيقات السياسية للقاعدتين، فهي أقل فيما يظهر له لكنها توجد في ثنايا البحوث والمؤلفات فتحتاج إلى استخراج أكثر وجهدا وتتبعها.

1. تناول الشريف⁽²⁾ في بحثه الأخذ بالاحتياط وقواعده عند الأصوليين. وهو بحث مقدّم

لليل درجة ماجستير، وتعد هذه الرسالة من المراجع المهمة التي درست الاحتياط، حيث تطرقت إلى الاحتياط في جانب العبادات وجانب المعاملات والتأصيلات التي تطرق إليها العلماء من حيث شروط العمل للاحتياط والقواعد التي تندرج تحت موضوع الاحتياط مع ذكر تطبيقاتها، ووجه العلاقة بين كل قاعدة والاحتياط. وسيستفيد الباحث في الدراسة فيما يتعلق بمفهوم الاحتياط وقواعده وشروط العمل به، وستضيف هذه الدراسة شيئا أكثر من التحقيق لبعض المسائل من حيث التأصيل والتفصيل في موضوع الاحتياط فضلا عن التطرق لموضوع التيسير والتطبيقات السياسية للقاعدتين الاحتياط والتيسير معا.

2. ودرس إلياس⁽³⁾ الاحتياط (حقيقته وحجته وأحكامه وضوابطه) في رسالة الدكتوراة،

حيث ناقش عن التعريف للاحتياط حقيقته وحجته بشكل عام، وسيستفيد الباحث من الدراسة في تعريف الاحتياط، وفي بعض التقاسيم والموضوعات. وهذه الدراسة ستضيف في موضوع الاحتياط بعض التطبيقات المعاصرة التي لم تتطرق إليها الدراسات السابقة من قبل فضلا عن التطرق لموضوع التيسير والتطبيقات السياسية للقاعدتين الاحتياط والتيسير معا.

2 - الشريف، هاشم بن عبد الله بن هاشم. 2006. الأخذ بالاحتياط وقواعده عند الأصوليين. رسالة ماجستير. جامعة آل

البيت. الأردن

3 - إلياس بلكا. 2003م. الاحتياط (حقيقته وحجته وأحكامه وضوابطه). مؤسسة الرسالة. بيروت. لبنان

3. وكذلك ناقش الكندي⁽⁴⁾ جزءا من الموضوع في بحثه المسمى: " التيسير في الفتوى،

أسبابه وضوابطه". وأصل هذا الكتاب رسالة لنيل درجة الماجستير. والجزئية التي تطرق

إليها الباحث تتمثل في التيسير في الفتوى، حيث كانت الدراسة منصبة على موضوع

التيسير فقط، ولم تتطرق إلى الاحتياط والتيسير معا ولم يكثر من التطبيقات المعاصرة،

وسيستفيد الباحث من الدراسة من حيث مناقشة مفهوم التيسير وبعض التطبيقات

الفقهية، وإن الباحث سيدرس موضوعي الاحتياط والتيسير وتطبيقاتهما في السياسة

الشرعية، بينما اختصت دراسة الكندي بالجزء الذي يتعلق بالتيسير فقط.

4. وأيضاً ناقش الطويل⁽⁵⁾ منهج التيسير المعاصر. رسالة ماجستير. حيث تطرق الباحث إلى

التيسير بأنواعه: أصل وفصل، وذكر من التطبيقات المعاصرة ما تعين الدراسة في إثراء

جانب التيسير، ولكنه لم يشبع الموضوع إشباعاً؛ بسبب قيود منهج الدراسة لمرحلة

الماجستير، وقد نبه تنبيهاً جميلاً في آخر رسالته بأنه يا حبذا لو يكمل أحد هذا المشروع

لمرحلة الدكتوراه. وهذه الدراسة ستكمل بإذن الله -تعالى- ما ابتغاه الباحث مع زيادة

لموضوع الاحتياط لتعالج ما كان من قصور في التطبيق، وتساعد لإثراء ما اندرس من

تأصيل عند بعض من انحرف عنهم جانب الاحتياط والتيسير.

⁴ - الكندي، عبد الرزاق عبد الله بن صالح بن غالب. 2088م. *التيسير في الفتوى أسبابه وضوابطه*. مؤسسة الرسالة. بيروت.

لبنان

⁵ - الطويل، عبد الله بن إبراهيم. 2005م. *منهج التيسير المعاصر*. دار الهدى النبوي. مصر. السعودية

5. السعد عبد الله بن عبد الرحمن. التيسير بين المشروع والممنوع.(6)

نُهج صاحب الكتاب منهج التطبيق على مسائل معينة، وعني بها رواية ودراية، وقلل من التأصيل والتعقيد في جانب التيسير فضلا عن الاحتياط الذي لم تكن دراسته شاملة له.

6. عبد الرحمن العبد اللطيف. قواعد وضوابط التيسير في الشريعة (7)

تطُرقت هذه الرسالة إلى جمع القواعد المندرجة تحت قاعدة التيسير ، وقد يجمع الباحث القاعدة العامة التي تعمل عمل التيسير ويجمع معها القواعد الفرعية المندرجة من القاعدة العامة ؛ فيحصل نوع تكرار فضلا عن إهمال بعض الضوابط لعمل القواعد المندرجة تحت التيسير ، وقد تكون شق القاعدة داخلية في التيسير والشق الآخر ليس داخلا فلا بد من ذكر الفرق بين الشقين.

أما هذه الدراسة ستجمع أهم القواعد المندرجة تحت قاعدة التيسير من دون تكرار مع ذكر الضوابط وطريقة عمل هذه القواعد ووجه العلاقة بينهما وبين قاعدة التيسير، وسيتفيد الباحث من هذه الدراسة فيما يراه مناسبا

7. عبد الله المطلق . الإرهاب وأحكامه في الفقه الإسلامي(8)

هذا الكتاب أصله رسالة دكتوراة ، ركزت الدراسة على موضوع الإرهاب ومفهومه وأحكامه وتطبيقاته التي سيتفيد منها الباحث في التطبيقات السياسية المندرجة تحت الاحتياط المذموم، مع العلم أن هذه الدراسة لم تحتوي على جميع جزئيات رسالة الباحث ولا سيما فيما يخص بجانب الاحتياط بنوعيه المرغوب والمذموم.

6 - الكندي، عبد الرزاق عبد الله بن صالح بن غالب. 2008م. التيسير في الفتوى أسبابه وضوابطه. مؤسسة الرسالة. بيروت. لبنان

7 - عبد الرحمن العبد اللطيف، بن صالح بن إبراهيم. قواعد وضوابط التيسير في الشريعة. رسالة دكتوراة. في الجامعة الإسلامية. بالمدينة النبوية. السعودية

8 - المطلق ، عبد الله بن مطلق بن عبد الله. 2010م. الإرهاب. دار ابن الجوزي. الدمام. السعودية .

8. زياد المشوخي. الاستضعاف وأحكامه في الفقه الإسلامي⁽⁹⁾

هذا الكتاب أصله رسالة دكتوراة ، تطرق المؤلف فيه بتعريف الاستضعاف وأسبابه ودوافعه وضوابطه ثم ذكر تطبيقات الاستضعاف من ذلك حكم الاستعانة بالكفار وغيرها فاستعان الباحث إجمالاً من المواضيع التي طرقها الكاتب وغيرها في التصنيف الأخرى المنصبة في التطبيقات السياسية في الاحتياط والتيسير

9. الجيزاني، محمد حسين. معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة.⁽¹⁰⁾

تطرق الكاتب إلى شروط المفتي والمستفتي والفتوى، مع جانب الاجتهاد والتقليد فلم يتوسع في هذا الباب كثيراً، حيث ذكر في مقدمة كتابه بأن منهجه في الكتاب الاختصار. وستقوم هذه الدراسة في التوسع في باب الإفتاء والاجتهاد والتقليد، بحيث تكشف جقائق من هم أهل للاجتهاد ومن ليسوا بأهل له.

10. العربي، أحمد بن سليمان. النهج الأقوى في أركان الفتوى.⁽¹¹⁾

الكتاب يدور حول الفتوى وشروطها وأركانها وضوابطها، مع تغليظ القول على من تجرأ على الفتوى وهو بغير علم، وذكر بعض التطبيقات في التوازن، وكيفية استنباط الأحكام الشرعية، وستستفيد هذه الدراسة من هذا الكتاب، إلا أن هذه الدراسة أشمل وأعم، فهو يعد جزءاً من موضوعاتها.

9 - المشوخي، زياد بن عابد. 2012م. الاستضعاف وأحكامه في الفقه الإسلامي. دار كنوز اشبيليا للنشر والتوزيع. السعودية.

10 - الجيزاني، محمد بن حسين بن حسن. 2010م. سنة التارك ودلالاتها على الأحكام الشرعية. دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع. السعودية.

11 - العربي، أحمد بن سليمان بن يوسف. 2008م. النهج الأقوى في أرقام الفتوى. دار العاصمة. السعودية. الرياض.

الخلاصة

إن مشكلة البحث قد ركزت على نقطتين أساسيتين وهما : عدم وجود مؤلف خاص يعني بالاحتياط والتيسير وقواعدهما والاهتمام بالتطبيقات السياسية المعاصرة التي تطرق وتتكرر دائما في واقعنا المعاصر، ومن أهم أهداف الدراسة: توضيح مفهومي الاحتياط والتيسير وبيان شروط العمل في الاحتياط والتيسير وإبراز منزلة علاقة القواعد الفقهية في الاحتياط والتيسير وجمع وسبر التطبيقات السياسية المندرجة تحت قاعدتي الاحتياط والتيسير، ومن أهم أسباب اختيار موضوع الرسالة أن موضوعي الاحتياط والتيسير مهمان جدا في التشريع الإسلامي ويصلحان لأن يتكيفتا مع الزمان والمكان على مر العصور والمقارنة بين التأصيل العلمي للقضايا وبين المحدثين وتطبيقاتهم، وإن أهم نظرية سنبناها الباحث هي : النظرية المعرفية ، حيث أن البحث قائم على جمع أقوال العلماء ومناقشتها واستنتاج القواعد المناسبة بعد تتبع مناهج العلماء في الاحتياط والتيسير ، وتطرق الباحث أيضا إلى ثلاث نظريات وهي : النظرية التطبيقية والتحليلية والاستقرائية، ومن أهم الوسائل التي استخدمها الباحث من خلال الكتب والبحوث والدوريات والمواقع الالكترونية وحضور بعض المؤتمرات ، وسيكون تركيز الرسالة على طلبة العلم الشرعي عموما والدراسات العليا خصوصا ، وقد جمع الباحث أهم الدراسات السابقة التي تجعل البحث شموليا وموضوعيا في الاحتياط والتيسير ، حيث أن بعض الدراسات قد أهتمت في جوانب معينة دون بعض الجوانب الأخرى وستلتم هذه الدراسة المواضيع كلها وتجعلها في أحسن صورة بحيث تكشف حقائق وتحل مشاكل وتوجه سلوكا وترشد ضاللا وتعين ملهوبا في إشكاليات الاحتياط والتيسير وترسم خطى واضحة بإذن الله تعالى.